

ملاحظات الدستورية

المؤتمر الشعبي العام للشعب.. كما أنها ستعمل على النهوض بالواقع اليمني.. فإلى هذه الاستطلاعات..

«الميثاق»

ي يتطلب إجراء التعديلات



منصور □ قرعة □ الحباري □

عبد الجليل: احترام إرادة الشعب مكفولة في التعديلات

قرعة: سنوسع المشاركة الشعبية وسننمي الاقتصاد

الحباري: نحن مع التعديلات ولن نفضلها على مقاس المشترك

محل اتفاق بين كل الأحزاب قبل أن تتراجع بعض تلك الأحزاب عن مواقفها بدوافع أنانية من قبل بعض قياداتها، ويرى الحباري أن تخصيص (٤٤) مقعداً للمرأة في البرلمان وعدم تحديد فترة منصب الرئيس ونظام الغرفتين البرلمانيتين وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي من أهم التعديلات المزمع إجراؤها، بالإضافة إلى المواد والنصوص الأخرى التي سيتم تعديلها، وقال: إذا كانت المرأة اليمنية هي السبقة في انتهاج الشورى في الحكم منذ عهد بلقيس فلماذا يحاول البعض تهميشها ويعرقل التعديلات التي تمنحها حقوقها السياسية، وأكد أن كثيراً من الأحزاب المعارضة ينقصها الخبرة في العمل السياسي الرشيد الذي يعارض لخدم الوطن وليس ليكون وبالاً عليه، وقال: إن الدستور ليس قرآناً بل من صنع البشر وقد وضع لخدمتهم وفقاً لظروف كل مرحلة وضرورتها. أما فيما يتعلق بنظام الغرفتين في البرلمان فقد شهد نائب رئيس لجنة الحقوق والحريات في المجتمع المدني في مجلس الشورى أن هذا الأمر سوف يجعله برلماناً فاعلاً وسوف يفرده

من اللقاء المشترك تحكيم العقل وتغليب مصلحة الوطن والابتعاد عن إثارة المشاكل التي تعيق الاستثمار والتنمية والسياحة، وختم يحيى الحباري قائلاً: على الذين يهددون بإثارة الشارع أن يدركوا أن الشعب قد عرف من معه ومن عليه وأنه سيقف لكل من يحاول دغدغة عواطفه لإثارة الاحتقان وتمزيق الوطن كما فعل في صيف ٩٤م ولذلك فإن الذين يهددون بالهبة ينطبق عليهم المثل الشعبي القائل: «أمام الضباع قاع جهران».

وعلى ذات الصعيد يقول الدكتور محمد صالح قرعة عضو مجلس الشورى: إن التعديلات الدستورية أمر جيد لتطوير النظام السياسي والبرلماني، وأكد أن نظام الغرفتين سيأتي لمجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات التشريعية والرقابية في القضايا كالموازنة والخطة الخمسية وهو الأمر الذي سوف يحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا، ناهيك عن تفعيل دور الرقابة على الموازنة العامة، وطلب بأن يكون الاختيار لعضوية البرلمان خاضعاً للكفاءات والقدرات التي سوف تفعل من دور المجلس وأن يتم تعيين جزءاً من أعضاء مجلس الشورى لإتاحة الفرصة للكفاءات والخبرات والتواجب في البرلمان التي قد لا يحالفها الحظ بالفوز في الانتخابات، ولتفت إلى أن التعيين سوف يضمن التمثيل المتساوي للمحافظات في البرلمان.. مشيراً إلى أن التعيين معمول به في كثير من البرلمانات على مستوى العالم.. وفيما يتعلق بنظام الكوتا النسائية وتخصص (٤٤) مقعداً للمرأة فقد قال الدكتور قرعة: إن هذا الاتجاه يمثل خطوة إيجابية يضمن لها الوصول إلى البرلمان والاسهام بدور فاعل في خدمة قضايا المرأة والوطن بشكل عام، وأضاف: بالرغم من أي فتاوى بنظام «الكوتا» للمرأة إلا أنه لا بد من اعتماد المرأة على القاعدة الشعبية في باقي الدوائر وذلك من أجل أن يجعلها قريبة من الشعب وخدمته لنيل ثقته في الانتخابات، وشدد على ضرورة أن تحسن الأحزاب اختيار المرشحات في الانتخابات بعيداً عن أي حسابات مناطيقية أو غيرها، ونفس الشيء بالنسبة للرجال الذين يجب أن تتوافر في المرشح الخبرة والكفاءة، وأما يتعلق بتوسيع الاختصاصات السابقة، وفيما يتعلق بتوسيع صلاحيات الحكم المحلي قال قرعة: لا بد أن يكون هناك حكم كامل الصلاحيات حسب توجهات فخامة الرئيس وذلك لإخراج البلد من المشاكل التي يحاول البعض استغلالها لمصلحته بالاختصاص بالرقابة المركزية لضمان حسن الأداء، وطلب الأحزاب دعم التعديلات بعيداً عن المكائفات السياسية.

أكاديميون: الاستقرار السياسي هدف رئيسي لتعديل الدستور

أكد عدد من الأكاديميين على أهمية التعديلات الدستورية وضرورتها الوطنية لتطوير النظام السياسي وتعزيز مشاركة المرأة والانتقال إلى حكم محلي واسع الصلاحية.. وقالوا في أحاديث لـ «الميثاق» إنها تعني بالدرجة الأولى استقراراً سياسياً يلي التغيرات المنشودة ويجب التعامل معها كمطلب وطني لا علاقة له بالمكائفات الحزبية.. فإلى التفاصيل:

استطلاع / فيصل الحزمي



□ الواسعي □ البكري

البكري: التداول السلمي لمنصب الرئاسة سيظل قائماً

الخلاقي: نقلة نوعية وكبيرة في مجال السلطة المحلية

الواسعي: نؤيدها لملامستها واقعنا الحقيقي دون شطحات

بداية قال الدكتور منصور الواسعي- أستاذ القانون الدستوري في جامعة تعز: إن التعديلات الدستورية تمثل أهمية بالغة في تطوير النظام السياسي وبناء اليمن الحديث، ونقله نوعية في سبيل تعزيز العمل المؤسسي بما يواكب تطورات العصر، كما ستعمل على توسيع المشاركة الشعبية للمرأة والرجل على حد سواء، الأمر الذي يسهم في تطوير أداء أجهزة الدولة ونظام الحكم المحلي. مشيراً إلى أن تخصيص ٤٤ من مقاعد البرلمان للمرأة جاء استجابة لمطالب شعبية وفقهية عدة وأخرها دعوة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح في مبادرته بشأن التعديلات التطويرية لتخصيص نسبة (٧١٥) من مقاعد البرلمان للمرأة (الكوتا) انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وللضياء على ظاهرة التمييز كعقبة تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم الثالث، مؤكداً أن الأخذ بهذا النظام يعد ترجمة حقيقية لبرنامج رئيس الجمهورية الانتخابي بأن المرأة شريكة الرجل ونصف المجتمع، فهذا التعديل على توسيع مشاركتها في بناء مجتمع ديمقراطي عادل ومسامحتها في صنع القرار.

اختيار الشعب
وأضاف: أن تحديد دورتين في اليمن لتداول رئاسة الجمهورية وفي بلد نام يعتبر فقراً على الواقع ولن تكون في اليمن أكثر من دول سبقتنا في العملية الديمقراطية والتطور والتحديث مثل العراق فلنا سوريا الجزائر مصر دستورياً للانتخاب رئيساً مثل قريب وهو النظام الدستوري المصري فالدستور فيها لا يقوم على تحديد فترات تولي رئاسة الجمهورية وإنما هي متروكة للشعب لاختيار من يريد من ناطق عليهم الشروط المحددة دستورياً للانتخاب رئيساً جمهورياً. مشيراً إلى أن واقعنا معروف لدى الجميع بالتركيبة القبلية للمجتمع وما يواجهه من أزمة اقتصادية ومالية انعكاساً على الأزمة العالمية ومواجهة الخارجين على القانون والنظام، وأيضاً لعدم قدرة تحمل تكاليف إجراء استفتاء أو انتخابات في كل فترة قصيرة، ولذلك نؤيد هذا التعديل لملامسته واقعنا الحقيقي بدون شطحات، كما بعد إصلاحاً دستورياً يخدم المرحلة المقبلة، والترك مساحة متاحة للتشريع الدستوري المرن عبر السلطة التشريعية لملامسة أي متغيرات جديدة على الساحة السياسية وبدون العودة للاستفتاء طالما ولدنا غرقاناً وتشريعتنا منتخبتان من الشعب ممثلة في مجلس الأمة.. وفي ذات الوقت فإن التداول السلمي لمنصب رئاسة الجمهورية مازال قائماً فمن يتطلع إلى ترشيح نفسه فليس هناك مانع، وسيكون الصندوق هو الحكم لمن يحوز على ثقة الشعب، فبهذه هي الآلية التي تعزز هذا التداول وليس تحديد دورات للرئاسة.

ضمانة أساسية
وأكد الواسعي أن الحكم المحلي واسع الصلاحيات في ضمانه من ضمانات الوحدة الوطنية وكناً من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، ويشترط لا غنى عنه للمشاركة الشعبية في الحكم ولإحداث تنمية مستدامة تسهم في رفع مستوى معيشة الناس وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وعليه فإن المضي في عملية التعديلات ضرورة حتمية لتوسيع مشاركة الشعب في حكم نفسه بنفسه بما يعزز من توسيع دائرة المشاركة الشعبية التنافسية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

تواكب التطورات
من جانبه أكد الدكتور محمود البكري أستاذ علم الاجتماع السياسي- أن التعديلات الدستورية ليست مزاجاً أو نزوة كما يصورها البعض ولكنها ضرورة وطنية

تجارب ناجحة إلى ذلك أشار الدكتور عبدالله الخلاقي أستاذ العلوم السياسية رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بجامعة حضرموت إلى أن التعديلات الدستورية جاءت بعد مرحلة تطور شهدتها اليمن وخصوصاً في الحياة الديمقراطية تمثلت في ثلاث دورات انتخابية برلمانية ودورتين للمجالس المحلية وكذا دورتين رئاسيتين، الأمر الذي أكسب بلادنا تجربة ديمقراطية حافلة جعلها تتقف أمام التطورات والاحتياجات التي يتطلبها المجتمع. وقال: خلال الفترة الماضية تقدمت المعارضة بعدد من المطالب استجاب لها المؤتمر الشعبي العام بهدف تطوير النظام السياسي وكان ذلك عن طريق الحوار الذي دار خلال الفترة الماضية وتوج باتفاق فبراير الذي يتيح لكافة القوى السياسية والأحزاب الوصول إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع ومن خلال انتخابات حرة ونزيهة تستطيع فيها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية الاشراف والمراقبة على سير إجراءاتها وسلامة تنفيذها لتتفعل للعالم الصورة الحقيقية للديمقراطية التي تنهض بلادنا.. وقد أعلنت الأحزاب والتنظيمات السياسية فرصة زمنية للتصوير والحوار وأجرت الانتخابات النيابية لفترة عامين لتتيح لأحزاب المعارضة تهينة نفسها والمشاركة الجادة في الانتخابات غير أنها للأسف الشديد أخذت تهاطل وترفع من سقف مطالبها الانتخابية وهذا دليل على عدم جديتها في حوض الانتخابات.

الإصلاحات المطلوبة
الأمر الذي دفع بالمؤتمر الشعبي العام إلى حزم قراره والمضي نحو إجراء الانتخابات النيابية في مواعيد المحدد أبريل ٢٠١١م وهذا بعد ذاته إجراء قانوني لا غبار عليه وينسجم مع اتفاق فبراير الذي تم بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك.. كما أن الإصلاحات الدستورية التي اتخذت وقدمت إلى البرلمان وأقرت من حيث المبدأ فهي إصلاحات تدفع بالنظام السياسي إلى الأمام وأيضاً تدفع المضي بها عن أن مناقشتها مع أحزاب المشترك.. ونوه الدكتور الخلاقي إلى أن ما يميز هذه الإصلاحات أنها اشركت المرأة بشكل حقيقي في البرلمان القادم حيث ضمن لها (٤٤) مقعداً لتنافس عليه، علاوة على حقها في المنافسة على بقية المقاعد الأخرى وهذا ما يجعلها تلعب دوراً كبيراً في صنع القرار واتخاذ.

حكومات محلية
وفي جانب الحكم المحلي أوضح الدكتور الخلاقي أن التعديلات ستعمل على إحداث نقلة كبيرة في هذا المجال أي الانتقال إلى أشبه بحكومات محلية تجعلها مسؤولة مباشرة في إدارة الشأن المحلي فيما لا يدع أي مجال للسلطات المحلية من أعداء إزاء الأخفاقات في إدارتها، حيث كانت في الفترة الماضية تتحجج بعدم وجود الصلاحيات أو التدخل من السلطة المركزية.. وهذا في حد ذاته تطور غير عادي في كافة المجالات الخاصة بالحكم المحلي.



نعم
للتعديلات
الدستورية